تقرير

شوقي عشقوتي

العلاقات الأميركيّة ـ الأوروبيّة في العام 2026: أزمة ثقة وتحوّل صادم في مسار تاريخي

من مؤتمر ميونيخ وخطاب نائب الرئيس الاميركي جي دي فانس، الى الاستراتيجيا الاميركية الجديدة للامن القومي. ومن اوكرانيا الى جزيرة غرينلاند، ترتسم معالم ازمة متدحرجة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الاميركية، ويحدث تحول عميق وصادم في مسار علاقة تاريخية.

دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي مع الرئيس دونالد ترامب في مرحلة تحول نوعي وعميق، انتقلت فيه القارة الاوروبية من موقع الشريك الاستراتيجي التقليدي الى هدف سياسي معلن في الخطاب الاميركي الجديد. لم يعد البيت الابيض يقدم الاتحاد الاوروبي بوصفه ركيزة للنظام الغربي، بل كعبء حضاري وأمني واقتصادي يحتاج الى تصحيح جذري في البنية والسياسات والقيادة. ولم يعد الاوروبيون واثقين من استمرار التحالف مع واشنطن، واصبحت شريحة متزايدة من الاوروبيين تنظر الى الولايات المتحدة، تحديدا في ظل ادارة ترامب، بوصفها خصما او عدوا محتملا، اكثر من كونها حليفا موثوقا، حيث تظهر استطلاعات الرأي الاوروبية الحديثة تحولا ملحوظا في المزاج العام تجاه الولايات المتحدة، وتشير الى تآكل متسارع في الثقة الشعبية الاوروبية بالشراكة عبر الاطلسي، وتنامي الدعوات الى اعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة على اسس اكثر توازنا، تقوم على الندية والاستقلال الاستراتيجي، بدل الاعتماد التقليدي الذي طبع العلاقات بين الطرفين لعقود.

اذا كانت الشكوك ما زالت تساور القادة الاوروبيين حول نظرة ترامب وادارته الجمهورية للقارة القديمة، فان وثيقة "استراتيجيا الامن القومي" التي نشرت في 5 كانون الاول تقطع الشك باليقين لأنها تظهر، وبلغة فجة غير مسبوقة، الازدراء الاميركي للحليف الاوروبي اكان في اطار الاتحاد الاوروبي ام في اطار الحلف الاطلسي. الصدمة كانت شديدة حين صدر تقرير الامن القومي الاميركي، وعد الاكثر هجوما تجاه اوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. يريد

الرئيس ترامب، من خلال الوثيقة الاستراتيجية، افهام الاوروبيين ان زمن الاستكانة للمظلة الاميركية - الاطلسية قد ولى الى غير رجعة، وان عليهم بالتالي ان يتحملوا عبء الدفاع عن أنفسهم. ترامب يعتبر الحلف مع اوروبا لم يعد مربحا لبلاده، وان التحالف بين ضفتي الاطلسي أصبح مكلفا ومعوقا لواشنطن. لذا، اخذ الحليف الاميركي يعتبر ان حماية اوروبا، من جهة، مكلفة، ومن جهة ثانية، مضرة بالمصالح الاميركية ايديولوجيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وبرؤيتها الجديدة للعالم. من هنا، تأكيد ترامب على انه يتعين على اوروبا ان تتولى حماية نفسها وزيادة انفاقها الدفاعي.

الاستراتيجيا الاميركية الجديدة، جاءت انعكاسا لشعار "اميركا اولا"، الذي تنادي به القاعدة الانتخابية لترامب من جماعة اليمين المتطرف المعروفة بـ"ماغا" (لنعد اميركا عظيمة مرة اخرى). ومست للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بثوابت في العلاقات عبر الاطلسي، عندما شككت بجدوى توسيع حلف "الناتو"، الهيكل الامني - السياسي، الذي تأسست عليه الاواصر بين الولايات المتحدة واوروبا. وكذلك الامر، مع تحذير بعيد الاصداء، مفاده ان اوروبا ستكون عرضة لـ"محو حضاري" بفعل فتحها ابواب الهجرة، التي تهدد بتغيير الغالبية الديموغرافية في بعض دول الناتو. وابرزت الدعوة الى استعادة "الهوية الغربية" للقارة.

حملت الاستراتيجيا الجديدة، الكثير من الافكار التي طرحها نائب الرئيس الاميركي جي. دي. فانس في خطابه المثير للجدل امام مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط من العام الماضي. وتضمنت انتقادا للرقابة على حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية. ونوهت بالنفوذ المتنامي للأحزاب القومية الاوروبية، في اشارة الى صعود تيارات اليمين المتطرف، على غرار "التجمع الوطني" في فرنسا و"حزب البديل لألمانيا" و"حزب الاصلاح" في بريطانيا. واعتبرت هذا الاتجاه مدعاة للتفاؤل، وبان واشنطن ستدعم هذه الاحزاب. ومعلوم ان اليمين المتطرف الذي حقق اختراقات في الانتخابات الاوروبية خلال السنوات الاخيرة، يتبنى خطابا معاديا للمهاجرين.

ومما ضاعف صدمة القادة الاوروبيين، الطريقة التي تعاملت بها الاستراتيجيا مع الحرب الروسية - الاوكرانية، اذ نصت على ان غالبية اوروبية كبيرة تريد السلام، وهي رغبة لا تترجم في السياسة، نتيجة تخريب الحكومات للعملية الديموقراطية. ودعت الدول الاوروبية الى تحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها. واغفلت الاشارة الى روسيا كتهديد

مباشر للولايات المتحدة، واتهمت الاتحاد الاوروبي بتأييد استمرار الحرب في اوكرانيا.

شكلت الحرب في اوكرانيا ميدانا عمليا لاختبار عمق التحول في النظرة الاميركية الى اوروبا. فبينما ترى اوروبا ان الدفاع عن اوكرانيا هو دفاع عن امنها، تميل الادارة الاميركية الى التعامل مع الحرب كملف يجب اغلاقه في اسرع وقت ممكن، حتى وان تطلب الامر فرض تسوية تضر بمصالح كييف ودول المجموعة الاوروبية.

وما يزيد من قلق العواصم الاوروبية هو الشكوك المتنامية حول وجود اجندة موازية سرية للادارة الاميركية تهدف الى تفكيك الاتحاد الاوروبي. فبحسب ما اورد موقع "ديفنس وان" الاميركي المتخصص في الشؤون الدفاعية، فان النسخة غير المنشورة من الاستراتيجيا الوطنية للامن القومي تتضمن توجيهات تركز على تعزيز العلاقات الثنائية مع اربع دول اوروبية هي النمسا، وايطاليا، والمجر، وبولندا. وتكشف الوثيقة، تحت شعار مستحدث هو "لنجعل اوروبا عظيمة مرة اخرى"، عن دعوة كرستها الادارة الحالية، تقضي بسحب هذه الدول بعيدا من تأثير الاتحاد الاوروبي وتقريبها من واشنطن، مستغلة النزعات القومية والشعبوية الصاعدة في هذه الدول التي ينظر اليها على انها الاكثر استعدادا لتبني خطاب يتناغم مع خطاب ترامب، بشكل افضل، مع الاشارة تحديدا الى ايطاليا.

تخشى اوروبا ان تنتهي الحرب بتسوية لا تخدم مصالحها ولا تحمي اوكرانيا، في وقت يتزايد نفوذ التيارات الشعبوية والقومية التي تشكك في الاتحاد الاوروبي والدعم لأوكرانيا. ويتفاقم هذا القلق مع سياسات ادارة ترامب، التي ينظر اليها اوروبيا على انها اكثر تساهلا مع الطموحات الروسية واقل التزاما بالأمن الاوروبي الجماعي.

يتجلى القلق الاوروبي في اربعة مسارات رئيسية:

- الخوف من استمرار الحرب الروسية ـ الاوكرانية وما يعنيه من استنزاف اقتصادي وعسكري طويل الامد.

ترامب يرى التحالف مع اوروبا "عبئا مكلفا" ويدعم قوى اليمين المتطرف

- الخوف من تسوية غير متوازنة تفرض على اوكرانيا وتقتطع من اراضيها من دون ضمانات امنية حقيقية.
- الخوف من معادلة المقايضة: القبول بالقضم الروسي للأراضي الاوكرانية مقابل الحفاظ على وحدة الاتحاد الاوروبي وامنه الداخلي.
- الخوف من صعود اليمين المتطرف والقوميات داخل القارة، بما يهدد وحدة القرار الاوروبي ويفتح الباب امام مزيد من النفوذ الاميركي او الروسي من داخل اوروبا نفسها.

في العام 2026، يواجه الاتحاد الاوروبي مزيجا معقدا من: انقسامات داخلية متزايدة، ضعف في البنية الدفاعية، ازمات اقتصادية مزمنة، وضغوط خارجية تبدأ من الحرب الاوكرانية ولا تنتهي عند السياسات الاميركية الجديدة.

تحاول اوروبا، في مواجهة هذا المشهد القاتم، تعزيز مرونتها وتقليص مخاطرها. تتجه نحو تنويع شراكاتها، تسريع بناء قدراتها الاقتصادية والامنية الذاتية، في ظل إدراك متزايد ان الولايات المتحدة لم تعد راغبة في تحمل اعباء العالم.

يتقدم داخل الاتحاد نقاش جدي في الاستقلال الذاتي الاستراتيجي، أي القدرة على حماية المصالح الاوروبية من دون ارتهان كامل للمظلة الاميركية. لكن هذا المسار يصطدم بتحديات مالية وعسكرية وسياسية، وبشروط اميركية واضحة: على اوروبا ان تدفع أكثر للدفاع عن نفسها، والا فلن تدفع واشنطن عنها.

وكان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، منذ وصوله الى قصر الاليزيه ربيع عام 2017، سباقا في الدعوة الى الاستقلالية الاستراتيجية لأوروبا عن الولايات المتحدة الاميركية. وباستثناء بعض الاصوات الاوروبية الضعيفة التي تفهمت دعوته، فان اكثرية الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عبرت عن مواقف "فاترة"، ان لم تكن "متحفظة". وثمة سببان رئيسيان لذلك: الاول، ان اوروبا عاشت، منذ انتهاء الحرب العالمية، تحت المظلة الاميركية - الاطلسية. وحتى اليوم، لم تعثر على بديل عنها لحماية نفسها في عالم يتسم بالخطورة. والآخر، ان الاتحاد الاوروبي، رغم الجهود الذي بذلها في ◄

السنوات الاخيرة لتعزيز قدراته الدفاعية وصناعاته العسكرية، ما زال يعاني الضعف عسكريا.

عندما عاد دونالد ترامب الى البيت الابيض مع ولاية رئاسية ثانية، كان الاوروبيون يدركون ان العلاقة مع الشريك الاميركي دخلت مرحلة من الاضطرابات التي كانوا يعتقدون انهم قد استعدوا لها، وان عمق المصالح المشتركة والابعاد التاريخية والثقافية لهذه العلاقة، ستحول دون انزلاقها الى متاهات مصيرية تضع المشروع الاوروبي برمته على المحك. لكن بعد اشهر على عودة ترامب الى البيت الابيض، بات الاوروبيون على يقين لا يفصحون عنه الا في الغرف المغلقة، بأن التيار الذي يقوده الرئيس الاميركي قرر اعلان حرب ثقافية على اوروبا، كما جاء في تقرير وضعه المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية، ورفعه الى مؤسسات الاتحاد لتعميمه على الدول الاعضاء.

ويحذر التقرير من ان الفصول الاخيرة التي شهدتها العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وضعت هذا الاخير على شفا حال من "التبعية" امام الرئيس الاميركي، الذي يستغل مواطن الضعف لدى الدول الاعضاء، ولا يفوت فرصة كي يسعى من خلالها الى "اذلال" الاتحاد. والامثلة على ذلك تتراكم يوما بعد يوم: الضغط

ماكرون يقود النزعة الاوروبية الى "الاستقلال الاستراتيجي"

على الدول الاعضاء في الحلف لزيادة الانفاق العسكري الى نسبة 5 في المئة من اجمالي الناتج القومي، بعد ان كانت 2 في المئة، والاتفاق التجاري غير المتناظر الذي يمنح واشنطن فرض رسوم جمركية على البضائع والسلع الاوروبية من غير مقابل، واستبعاد القادة الاوروبيين من المشاركة في المفاوضات حول الحرب الاوكرانية، ثم مؤخرا المفاخرة بأن الولايات المتحدة تجني ارباحا طائلة من بيع السلاح للأوروبيين الذين يرسلونه الى كييف.

يشدد واضعو التقرير على ان قادة البلدان الاعضاء يجب ان يتخلوا نهائيا عن استراتيجيا التملق، والتهدئة، والتودد في التعامل مع الرئيس الاميركي، وان يعتمدوا سياسة الثقة بالنفس والتزام المبادئ والقيم المؤسسة للاتحاد. لكن التقرير يحذر ايضا من ان المطلوب ليس خوض معركة ضد دونالد ترامب، واحراق جسور العلاقة التاريخية مع واشنطن. فالدول الاوروبية، بلا استثناء، تعتمد بنسبة عالية على الولايات المتحدة، خاصة في عدد من المجالات الحساسة مثل الدفاع والتكنولوجيا المتطورة، وليس واضحا بعد ان المياه بعد ترامب ستعود الى مجاريها. لا بل ان الوضع قد يتجه نحو الاسوأ في حال وصول فانس الى البيت الابيض.

يدق التقرير ناقوس الخطر منبها على ان الرهان يكاد يكون مصيريا، لأنه سيحدد موقع اوروبا في عالم لا يتوقف ترامب عن تغيير قواعده وفرض نظرته على القريب والبعيد، بغض النظر عن الاواصر والمصالح التاريخية. يضاف الى ذلك ان واشنطن تسعى منذ فترة الى التدخل في الانتخابات الاوروبية، كما تبين مؤخرا في المانيا ورومانيا وبولندا، والى اعادة تشكيل العلاقات الاطلسية بهدف ارسائها على قيم يمينية محافظة، والتذرع بحرية الرأي لانتقاد الطوق الذي تفرضه القوى الديموقراطية في الاتحاد الاوروبي حول القوى اليمينية المتطرفة لمنع وصولها الى الحكم.

يلاحظ التقرير كيف ان "التيار الترامبي" يستغل مواطن الضعف في الاتحاد الاوروبي، حيث ينقسم القادة الاوروبيون حول عدد من القضايا الاساسية، فيما تتسع دائرة الاوساط الشعبية الاوروبية المؤيدة لمواقف الرئيس الاميركي. لكن يشدد واضعو التقرير على ان استطلاعات الرأي تؤكد رسوخ مشاعر الانتماء الاوروبي الى مشروع واحد، ورؤية مستقبلية وقيم مشتركة، ويحضون قادة الاتحاد على التجاوب مع هذه المشاعر والاستناد اليها لتغيير المسار، واستعادة مفاهيم السيادة والقومية والوطنية التي يدعي اليمين المتطرف حصرية الدفاع عنها.

ويصنف التقرير بلدان الاتحاد بين "متواطئة" في هذه الحرب الثقافية، مثل المجر وايطاليا وسلوفاكيا، واخرى "مطبّعة" مثل النمسا وبلجيكا وتشيكيا وفنلندا واليونان وايرلندا وهولندا والبرتغال ورومانيا، وتلك التي بوسعها ان تغير مجرى الامور مثل فرنسا والمانيا وبولندا التي تواجه جميعها ظروفا داخلية صعبة وصعودا قويا لليمين المتطرف.